

قال خلال افتتاحه ملتقى الكويت الصناعي الأول إن الصناعة الوطنية تواجه العديد من المصاعب

مشعل الجابر: القطاع الصناعي من أهم القطاعات الفاعلة والمؤثرة في التنمية

الجلسة الأولى: الكويت تفتقد مقومات إنشاء مدن صناعية متطورة



توفيق الجراح وم.طلال القحطاني وم.محمد الحساوي ومحمد النقي

انعكاس واضح لدعم القطاع المصرفي للصناعة في الكويت سواء كانت نظمية أو غير ذلك. وبين أن القطاع الصناعي قادر على التنمية المستقبلية من خلال قدرته على استقطاب القوى العاملة من الشباب المنتمين، مشدداً على ضرورة تحريك ديوان الخدمة المدنية لتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في القطاع الصناعي.

وأضاف الحساوي: «لابد أن يكون هناك فهم حقيقي للمؤسسات الصناعية حيث يوجد ضعف في فهم الخدمات والمفاهيم الصناعية ونقص في التكنولوجيا وأصبح هناك فارق كبير بين خبرات الصناعة الكويتية والخليجية والعالمية».

وقال مدير عام مؤسسة الجودة للاستثمارات الإدارية د. وليد الحداد إن الكويت لديها مقومات لنجاح القطاع الصناعي أهمها الموقع الجغرافي الذي يمكنه الانطلاق منه إلى آسيا وجميع دول العالم وتوافر المواد الأولية من نطف وغاز وتوافر رأس المال في الوقت الذي تعاني كثير من الدول من شح السيولة لإقامة مدن صناعية، مشيراً إلى أن الكويت أخرجت سيولة تقدر بنحو 32 مليار دولار خلال الـ 5 سنوات الماضية.

وحول عوامل نجاح الصناعة في الكويت دعا الحداد إلى ضرورة بناء قاعدة صناعية ناجحة مثلما فعلت ماليزيا والسعودية، بالإضافة إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة، مشيراً إلى أن 80٪ من مشاريع السعودية هي مشاريع صغيرة وهذا هو أهم عامل من عوامل نجاح القطاع الصناعي.

وبين الحداد أن البيروقراطية وغياب الاستقلالية لا تزال تعيقان على القطاع الصناعي لعدم ادخال الانظمة الحديثة في العمل والافتقار إلى خطة واضحة المعالم لتدريب القوى البشرية.

وذكر أن التسويق يعتبر من أهم ركائز الصناعة وهو مازال ضعيفاً جداً ولا يوجد منظمات لتنمية الصادرات ولا شركات كبرى للتسويق مثلما فعلت خارج الدولة.

من ناحية قال مدير اول دائرة المشاريع في بنك الكويت الصناعي رشيد الشهران إن البنك الصناعي يعمل منذ سنوات في مساندة الصناعات التحولية من خلال فتح مجالات اوسع لسوق البتروكيماويات وتعظيم سعر برميل النفط الخام من 100 دولار إلى أكثر من 300 دولار عند بيعه كمنتجات بتروكيماوية.

وتطبيق معايير الجودة في شتى المجالات الفنية والصناعية. وأشار الصبيح إلى أن الهيئة العامة للصناعة منفتحة على التعاون التام مع الصناعيين من أجل تنمية وتطوير القطاع الصناعي وتذليل العقبات التي تعترض طريق الصناعة الكويتية، التي لها جذور وتاريخ طويل أرساه اجدادنا الأوائل قبل النقط حيث صناعة السفن وغتاد الصيد.

وأوضح الصبيح ان الهيئة العامة للصناعة تبنّي مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تساهم في رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي وتوفير فرص عمل للعمالة الوطنية ودعم الأنشطة الصناعية المختلفة مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني.

وقال إن قطاع الصناعة هو الريف القوي والأمن الذي يمكن أن يعزز من تواجد الاقتصاد الكويتي على خارطة الاقتصاد العالمي وبشكل نقلا وتنوعاً حقيقياً، ويساهم في تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي ومالي إقليمي يساهم في جذب الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي إن الكويت من أوليات الدول في المنطقة التي أقامت مناطق صناعية ومصرفاً لتمويل الصناعات من أجل جذب الصناعات الاستراتيجية.

وأوضح النقي خلال الجلسة الحوارية الأولى من المؤتمر والتي ترأسها رئيس اتحاد العقارين توفيق الجراح إن الكويت افتتحت كل المقومات لإنشاء مدن صناعية متطورة وتحولت المناطق الصناعية إلى تجارية بسبب تقاعس الصناعيين والمسؤولين.

وحول المعوقات التي تواجه الصناعات الكويتية قال النقي إن غياب المناطق الصناعية والأيدي العاملة المتاهرة وسكن العمالة تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه الصناعة في الكويت.

من جانبه قال مدير عام الشركة الكويتية لصناعة الانابيب م.طلال القحطاني إن الكويت تعاني منذ عدة سنوات من هجرة المستثمرين الكويتيين إلى الخارج هروباً من البيروقراطية وقلة الأراضي وتشابك ادارات الدولة.

وأوضح القحطاني ان الكوادر البشرية في الهيئة العامة للصناعة غير مؤهلة للتعامل مع الصناعة، داعياً إلى وجود كادر خاص من الهيئة لتسهيل الإجراءات والمعاملات التي تستغرق عدة أسابيع دون أي سبب.

وعن المعوقات الأخرى التي تواجه القطاع الصناعي في الكويت ذكر القحطاني أن القطاع الصناعي يعاني من غياب الخدمات اللوجستية واماكن التخزين وعدم اعتماد الجهات الحكومية لبدأ حماية المنتج الوطني.

وأشار إلى ان القطاع الصناعي لا يوجد لديه خطط مستقبلية رغم وجود خطة التنمية التي افترقت هي الأخرى إلى الرؤية الواضحة، وطالب القحطاني بضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي في الجانب الصناعي لاسيما ان السوق الكويتي مفتوح أمام أي منتج خليجي إلا ان الدعم الذي تقدمه الكويت للمنتجات المحلية لا يتعدى 10٪ ولابد من زيادته إلى 20٪ لحماية المنتجات الكويتية من الاغراق.

من ناحية قال الأمين العام لاتحاد المصارف د.محمد الحساوي إن الكويت تدور في حلقة مفرغة منذ أكثر من 50 سنة حيث مازلنا نتحدث عن المعوقات التي تواجه الصناعة دون أن نجد حلاً لهذه المعوقات.

وذكر الحساوي ان معدل نمو الائتمان من البنوك للقطاع الصناعي ارتفع خلال الفترة من 1998 إلى 2011 حيث ارتفعت مبالغ الائتمان في القطاع النفطي من 373 مليون دينار إلى 1,7 مليار دينار وهو

بالشكل الصحيح. وبين ان الدولة تحرص على مؤازرة الصناعة الكويتية باعتبار القطاع الصناعي من أهم القطاعات الفاعلة والمؤثرة في التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى صدور العديد من التشريعات والقرارات الهادفة إلى تحفيز الجهات والمؤسسات الحكومية المختلفة على اعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشاريع والمشتريات الحكومية.

من جانبه، قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة م.برك الصبيح ان الصناعة هي الركن الأساسي لأي اقتصاد قوي ومتطور وراسخ، مشيراً إلى ان الكويت تهتم ببناء وتشديد قطاع صناعي متنزّه يزهو به الاقتصاد في وجه العواصف والتقلبات الاقتصادية.

وأوضح الصبيح ان الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصادات الضعيفة والشركات التي ليس لها مورد حقيقي وتشغيلي أو هوية صناعية تجعلنا أكثر اهتماماً وعناية من أي وقت مضى بالصناعة.

وذكر ان المرحلة المقبلة تتطلب منا الكثير من الجهد والعمل الدؤوب من أجل شق وتعبيد الطريق أمام الصناعة الكويتية لتكون خياراً آمناً لاقتصاد متطور يواكب المتغيرات المتسارعة في ظل نشهده من

● **أحمد مغربي**



م.برك الصبيح

الجديدة التي يقف العالم امامها على مفترق طرق اقتصادية لتحديد الهوية والوجهة المقبلة نجد ان الجميع يعمل ناحية القطاع الصناعي باعتباره الاكثر أمناً كونه يعتمد على الانتاجية والاستمرارية ويتميز بقدرة كبيرة على استيعاب العمالة وابداع فرص حقيقية ذات قيمة مضافة..

وأشار إلى ان مستقبل الكويت يجب ان يعتمد على تعزيز وتطوير قطاع الصناعة حيث اثبتت الازمة انه بإمكانه تغيير الواقع الاقتصادي بالكويت إذا تم التركيز على الصناعات المميزة والحديثة



الشيخ مشعل الجابر

الشيخ مشعل الجابر ان قطاع الصناعة هو الركن الأساسي لأي اقتصاد قوي ومتطور وراسخ

الشيخ مشعل الجابر ان قطاع الصناعة هو الركن الأساسي لأي اقتصاد قوي ومتطور وراسخ

السميط: 200 مليون دينار القيمة الاقتصادية المضافة من إنشاء منطقة بترولية صناعية

التكاليف. وحول العائد على الاقتصاد، قال السميطن ان اهم عائد هو توفير فرص عمل حقيقية للعمالة الكويتية 1700 وظيفة على اقل التقديرات، تطوير قطاع الصناعة النفطية الخاص بما يؤدي إلى تطور الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر الدخل، اختصار دورة شراء المنتجات وتوفير الخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة للصناعة النفطية والقيمة الاقتصادية المضافة 200 مليون دينار سنوياً على اقل التقديرات.

الخطوات المستقبلية. وأوضح السميطن ان فكرة إنشاء المنطقة البترولية الصناعية تهدف إلى تسهيل توفير اراض تستخدم لأغراض صناعية داعمة للصناعة النفطية الكويتية واختصار الدورة المستندية المطلوبة لإنشاء المشاريع الصناعية عن طريق تقديم الحلول من بوابة خدمة واحدة، وجمع الصناعات والخدمات الداعمة للصناعة النفطية بمنطقة واحدة بشكل يضمن التكامل بينها وتقليل

قال نائب العضو المنتدب لتطوير مشاركة القطاع الخاص في مؤسسة البترول الكويتية بدر السميطن، ان المؤسسة تخطط لإنشاء منطقة بترولية صناعية حيث قامت بدراسة جدوى أولية قام بها خبراء من البنك الدولي وتضمنت لقاءات مع 26 جهة حكومية و30 شركة صناعية وشملت تحليل احتياجات الصناعة النفطية الكويتية وحجم الطلب على فروع الصناعات المختلفة والتحليل المالي والاقتصادي ودراسة المواقع المتاحة والجوانب القانونية وتحديد

الحداد: الثروة النفطية وتوافر رأس المال أديا إلى إهمال الجانب الصناعي

فيها، وهي كالتالي: 1 - الموقع الجغرافي: الموقع الجغرافي في الكويت أكثر من رائع فهي تتوسط آسيا والعالم العربي، والطريق إلى أوروبا، وسابقاً كانت الكويت تستغل هذا الموقع الجغرافي في تجارة الاستيراد والتصدير. 2 - توافر المواد الأولية: تتوافر للكويت مادة أولية تتمناها كل دول العالم وهي النفط والغاز، وجدير بالذكر ان هاتين المادتين تدخل فيهما أكثر من 3000 - 30 ألف صناعة، وتصل احتياطيات الكويت النفطية إلى أكثر من 100 مليار برميل، وجدير بالذكر ان برميل النفط بعد تصنيجه يصل سعره إلى 450 دولاراً. 3 - رأس المال: يتعدى على كثير من دول العالم إقامة قاعدة صناعية لاقتصادها بسبب غياب رأس المال، وفي الكويت ويفضل الله سبحانه وتعالى لدينا فوائض مالية من تصدير النفط، وبهذا يتوافر العنصر الأساسي لإقامة الصناعة، والكويت تعتبر أكبر مصدر للأموال في العالم، ويكفي أن نعلم ان الكويت صدرت خلال الخمس سنوات الماضية 32 مليار دولار، ويكفي الآن ان احتياطياتها موجودة في شتى أنحاء العالم، وما يأتي من فوائض يجب ان يوظف في الاقتصاد الكويتي ومنها الصناعة.

وحول مشاكل الصناعة قال ان عدم وجود القياديين الصناعيين وعدم الرغبة في صناعتهم وإعادةهم أدى إلى ضعف هذا القطاع. وأوضح عدم اهتمام غرفة تجارة وصناعة الكويت بهذا القطاع واهتمامها بالكالات التجارية كقواعد أساسية في الاقتصاد، وانطلاقاً من مبدأ الاحتكار كأساس للنجاح وليس المنافسة والإبداع، وحرية التجارة والصناعة. وكرر ان غياب المؤسسات التسويقية يعتبر من أهم عوائق الصناعة في الكويت حيث ان القدرة على التسويق تعتبر القاعدة التي ننطلق منها في صناعة وهي في بداية انشائها بحاجة إلى الرعاية الحكومية والدعم من أجل دعم تسويق المنتجات المحلية وتصديرها، هذا ما لم يحدث في الكويت إذ لا توجد أي مؤسسات تسويقية.

قال مدير عام مؤسسة الجودة للاستشارات الإدارية د.وليد الحداد في ورقة عمل حملت عنوان «عوامل نجاح الصناعة في الكويت»، ان الثروة النفطية وتوافر رأس المال أديا إلى إهمال الجانب الصناعي في الكويت وعدم التفكير بإيجاد مصدر بديل للنفط وغياب روح التحدي والاندماج. وأوضح الحداد ان عدم الايمان بالصناعة إحدى أهم المشاكل ووجود وهم أن الكويت لا تصلح للصناعة خلقتها العمالة العربية بفكرها البيروقراطي وطموحها المحدود ابان انشاء الكويت الحديثة أدى إلى إهمال هذا القطاع بصورة كبيرة بالرغم من توافر قواعد نجاحه. وأشار إلى غياب الاستراتيجية فالبرغم من ان الهيئة العامة للصناعة وضعت استراتيجية 2000 - 2015 للصناعة في الكويت الا ان هذه الاستراتيجية كسابقتها من استراتيجيات الدولة كانت حبراً على ورق، وذلك بسبب استرخاخص واضعي الاستراتيجية والاستعانة بمكاتب استشارية دون المستوى، وسبب غياب آليات التنفيذ وسبب سوء اختيار القيادات لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ولا يخفى الاستراتيجية التي نفذت في القطاع الصناعي لدول مشابهة لنا ونجحت هذه الاستراتيجيات وأهمها ماليزيا.

«الشرق الأوسط للاتصالات» تشارك في مؤتمر «زين» للتكنولوجيا

شاركت شركة الشرق الأوسط للاتصالات (ميتكو) في «مؤتمر زين للتكنولوجيا (ZTC 2012)» والذي أقيم في دبي في الفترة من 5 إلى 7 الجاري. وتمثل الهدف من المؤتمر في جعل مجموعة زين وعملياتها وشركائها في مجال التكنولوجيا في أن تصبح أكثر تركيزاً على الكفاءة التشغيلية وتحسين تجارب العملاء. وعملت «ميتكو» مع زين طوال الـ 25 عاماً في ربط شبكات الاتصال بعيدة المسافات في العديد من الدول مثل الكويت والعراق والسودان، كما قام بعض شركاء «ميتكو» بما في ذلك Juniper وAviart، Ciena. بمناسبة المناقشة الجديدة لمزيد من التقارب من مجموعة واسعة من أدوات التكنولوجيا وحلول إدارة تجارب العملاء. وقد أجرى شركاء «ميتكو» جلسات خلال المؤتمر، حيث قام كل شريك بتغطية تخصصه في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وحول هذه المشاركة قال الرئيس التنفيذي للشركة باسم عبدالجليل: «نقوم في «ميتكو» بتوفير الحلول من خلال الشراكة مع الشركات العالمية، بالإضافة لتواجيدنا في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وخبرائنا لتوفير البنية التحتية اللازمة للتكنولوجيا الحديثة بما في ذلك الجيل الثالث (3G) وLTE».

انطلاق معرض الصناعات والبناء الثاني في 9 ديسمبر



طلال العجيل



عبدالرحمن الحساوي



د.عادل الصبيح

لهعقوبات تعاقبية تفرضها الجهات الحكومية المختصة تحت طائلة هدر المال العام. وفي هذا الإطار، بين الحساوي أن منتج مصلح الشركة من حديث التسليح في شركة الصناعات مم إلى 40 مم) يعتمد أفضل معايير ومواصفات الجودة العالمية، الأمر الذي يجعله منافساً لجميع المنتجات العالمية والإقليمية النظيرة، لافتاً إلى انه ليس أكثر وضوحاً على تمييز منتج الشركة واتفاقه مع معايير السلامة والجودة، من أن كل الوزارات والجهات الحكومية والخاصة تعتمد بشكل كبير في مشاريعها على منتج مصانع الشركة المتحدة لصناعة الحديد، حيث بلغت كمية الحديد المستخدم في المشروعات الحكومية من مصانع الشركة ما يقارب (5) ملايين طن. وأوضح في هذا المجال، أن أحكام القوانين والمراسيم والبيود التنفيذية الخاصة بالكويت التي تمنح المنتج الوطني أولوية بالشراء على المنتج الأجنبي أو الخليجي، هي نصوص قانونية مجبرة للكافة ولا يجوز الإخلال بمضمونها أو الانتكاف على أحكامها تحت طائلة التعرض لغرامات مالية القريب.

أعلنت الشركة المتحدة لصناعة الحديد عن مشاركتها كسراع بلاتيني معرض (الصناعات والبناء الثاني)، كما أعلنت شركة سيراميك الصناعات انها ستشارك في المعرض كراع ذهبي، حيث تنظم المعرض شركة «إدارة» لتنظيم المعارض، والذي سيفتتحه وزير الدولة لشؤون الإسكان ويستمر خلال الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر المقبل، وذلك بقاعة الصناعات الوطنية بالشويخ، التي تم تخصيصها بشكل رئيسي لإقامة المعرض كل عام. وسيقام المعرض تحت رعاية العديد من الجهات الحكومية تشمل المؤسسة العامة لرعاية السكنية وبلدية الكويت ووزارة الكهرباء والهيئة العامة للصناعة وبنك التسليف والإدخار. من المنتظر ان يشارك القطاع الخاص بشكل كبير في المعرض، كما سيقدم خصومات حقيقية لسزواره من أصحاب القسائم وشركات المقاولات لكبرى المشاريع الإنشائية بالكويت، بغرض التعاقف والتنفيذ خلال العام الحالي. وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية د.عادل الصبيح انه تم تأجيل معرض الصناعات والبناء الثاني نظراً لتوقيت عملية الانتخابات لبيتسنتي جميع شركات المقاولات وأصحاب القسائم وكل من يهتم بسوق مواد البناء بالكويت بزيارة المعرض في توقيت ملائم للجميع. وبهذه المناسبة، ألقى مدير العلاقات الخارجية في الشركة المتحدة لصناعة الحديد عبدالرحمن ابراهيم الحساوي عن سعاده وافتخاره بمشاركة شركته في

«علي عبد الوهاب المطوع التجارية» تورد وتجهز شقق «لؤلؤة المرزوق» المجددة في السالمية بمطابخ «Nolte»



وقعت شركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية عقدا مع شركة الكويت للعقار لتوريد وتجهيز الوحدات السكنية الفاخرة في «لؤلؤة المرزوق» في منطقة السالمية بمطابخ Nolte، حيث تعتبر شركة Nolte الألمانية من أكبر وأفضل الشركات في ألمانيا والعالم في مجال صناعة المطابخ. ومنذ تأسيس شركة Nolte في عام 1959 وهي دائمة الحرص على تقديم أفضل المنتجات لزيائنها حول العالم. هذا وتعتبر شركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية شركة رائدة للبيع بالتجزئة والحملة وهي واحدة من أوائل الشركات التجارية في الكويت بخبرة تزيد عن 90 عاماً من النجاح، حيث اعتمدت سياسة التوسع لتصبح وكلاء معتمدا لأكثر من 40 علامة تجارية هي الأشهر عالمياً.

«المنى»: 1,5٪ ارتفاعاً بالقيمة السوقية

قالت شركة المنى للاستثمار في تقريرها الأسبوعي ان أسهم الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة حافظت على موقعها خلال الجزء الأكبر من الأسبوعي في وقت أدى فيه الارتفاع الحاد لأسعار أسهم الشركات ذات رؤوس الأموال الصغيرة إلى تحسن مبدئي للمؤشر السعري تمثل في كسب 116,7 نقطة خلال الأسبوع، بينما لم تشهد أسهم الوزن الثقيل (من حيث رأس المال السوقي) أي ارتفاع. وأشار التقرير إلى ارتفاع مؤشر «كويت 15» بـ 19,61 نقطة بينما سجل مؤشر المنى لأسهم الشركات الإسلامية مكاسب بلغت 10,51 نقاط، وفي الواقع حقق مؤشر «كويت 15» مكاسب بلغت 10,42 نقاط خلال جلسة التداول الأخيرة من الأسبوع. وبالنسبة لنشاط السوق، ومع ان معطيات التداول لم تكن مشابهة لتلك التي سادت خلال الأسبوع السابق بسبب قصر فترة التداول خلال الأسبوع، فقد كانت أحجام التداول مماثلة لمتوسط حجم التداول اليومي والذي تجاوز 330 مليون سهم.

مطلوب

شركة طبية بحاجة

صيدلي - صيدلانية

لديه ترخيص مزاولة الصيدلة

في الكويت وإقامة قابل للتحويل

ترسل الطلبات بالبريد الالكتروني

HR2Medical@gmail.com